

انقلاب عسكري آخر في موريتانيا

محمد الأمين ولد اباه*

مع نهايات الصيف الماضي، في شهر آب/ أغسطس 2008، حدث تاسع انقلاب في موريتانيا. وهو لم يمثل مفاجأة بالنسبة للذين كانوا يتابعون الأزمة الحادة التي عاشها نظام الرئيس المخلوع سيدي ولد الشيخ عبد الله اشهرأ قبل ذلك. فما يحدث الآن في موريتانيا تجل طبيعي لحالة إعادة تشكل الساحة السياسية وذلك بعد سقوط نظام ولد الطابع في آب 2005، وهو النظام الذي حكم البلاد قرابة عشرين سنة. فما الذي قضى على التجربة المدنية القصيرة للحكم المطاح به؟ وهل ينجح العسكر في السيطرة على الموقف رغم حدة المعارضة الداخلية والخارجية لانقلابهم؟ وإن حدث ذلك، فهل سيحكم البلاد جنرال بزى مدني، يصل عبر انتخابات رئاسية؟ أم أن موريتانيا موعودة بانقلاب عاشر؟

التمثل في تمويل ومراقبة الانتخابات في إضفاء الشرعية علي هذا المسار.

ولاحظ الموريتانيون مبكرا في خطاب قادة العسكر تجاهلا متعمدا لمسائل اعتبرها بعضهم جوهرية، مثل محاسبة أكلة المال العام، وتصفية الإرث الإنساني الناتج عن موجات القمع الذي تعرض لها الزنوج إضافة إلى علاج مخلفات ظاهرة العبودية، مما جعلهم يتهمونهم بأن الداعي الأساسي وراء انقلابهم لم يكن إحداه قطيعة مع أساليب التسيير التي سادت أيام ولد الطابع، وإنما محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام نفسه، والالتفاف على الغضب الشعبي الذي بدأ يتفاقم في أواخر عهد ولد الطابع وأدى إلى حالة عدم استقرار سببها محاولات انقلابية فاشلة مثل محاولة يونيو 2003.

كما رفض العسكريون خلال الفترة الانتقالية نقاش أي مقترح يتعلق بتحديد دور مؤسسة الجيش في النظام الديمقراطي. إضافة إلى كل ذلك، فإن حياء العسكر المعلن لم يمنع بعض أعضاء المجلس

ولكمال الصورة، فلا بد من الرجوع ولو باقتضاب إلى المرحلة الانتقالية التي أعقبت انقلاب آب 2005 ومهدت للتجربة المدنية القصيرة.

الفترة الانتقالية: البناء على أساس ضعيف

امتدت الفترة الانتقالية التي أعقبت إسقاط الجيش لنظام ولد الطابع تسعة عشر شهرا، تمت خلالها إدارة الأمور من طرف مجلس عسكري أشرف على تنظيم أيام تشاورية شاركت فيها جميع القوى السياسية، ووقع الاتفاق فيها على جملة إصلاحات كان من ضمنها تعديل دستوري وجدول زمني للانتخابات.

وقد قدم العسكر خلال هذه الفترة ضمانات عززت ثقة الموريتانيين في جدية المسار، وكان من أهمها إصدارهم لقانون يمنع على أعضاء المجلس العسكري وأعضاء الحكومة الانتقالية الترشح للانتخابات. كما ساهم الغطاء الدولي

عندما تولى ولد الشيخ عبد الله مهامه كان كاهله متقلا بديون ووعود الحملة. إضافة إلى ما ترتبه عليه التحالفات التي مكنته من الفوز في الشوط الثاني، كان الذين ساندوه ينتظرون منه "رد الجميل". وكما كان منتظرا، فقد كلف الزين ولد زيدان بتشكيل أول حكومة في ظل الحكم المدني، إلا أنه بدلا من أن تمثل هذه الحكومة أطراف القوى السياسية التي ساندت الرئيس، اختار الأخير وجوها جديدة لم تعتبر القيادات السياسية التي ساندته أنها تمثلها.

أما أعضاء المجلس العسكري فقد ظل غالبيتهم يتقلدون مناصبهم في الجيش، خاصة الثنائي الأكثر نفوذا ولد عبد العزيز وولد الغزواني، والذين قام الرئيس بترقيتهما إلى رتبة جنرال وعين الأول منهما قائدا لأركان الخاصة والثاني قائدا لأركان الجيش.

ويجب التذكير هنا بأن هذين الضابطين كان لهما الدور الأكبر في التخطيط للانقلاب الذي أطاح بولد الطابع. وقد إحتفظا بنفوذهما الذي يستمدانه من خبرتهما الطويلة نسبيا وحساسية المناصب التي شغلاها والتي مكنتهما من السيطرة المطلقة على القوات المسلحة وقوات الأمن.

ورغم قصر المدة التي قضاها الرئيس ولد الشيخ عبد الله، إلا أنها شهدت إنجازات لا يستهان بها. فقد تمت للمرة الأولى مناقشة قضايا جوهرية طالما مثلت خطرا محدقا بالبلد:

فقد تم الترخيص لأول حزب إسلامي من أجل دمج هذه الفئة السياسية في إطار الشرعية وتجنيد المنتسبين إليها ما قد ينجر عن الإقصاء من تطرف. كما تم إصدار قانون يجرم الممارسات العبودية استجابة لمطلب فئة كبيرة من المجتمع شكلت معاناتها من آثار هذه الظاهرة خطرا على السلم الاجتماعي.

وزيادة على ذلك قرر الرئيس مواجهة الإرث الإنساني المترتب على عقود من التوتر بين المكونة العربية والمكونة الزنجية، وذلك عندما أعلن رسميا اعتذار موريتانيا لضحايا موجة القمع التي تلت أحداث 1989 و1990، وتم تنظيم أيام تشاورية

العسكري من التدخل لتوجيه السياسيين. فخلال الحملة التي سبقت الانتخابات التشريعية، غادر الكثيرون أحزابهم بتوجيه من أعضاء في المجلس ليشكلوا ما سيعرف لاحقا بـ "مجموعة المستقلين". وعندما بدأت الحملة الانتخابية الرئاسية، شكل هؤلاء المستقلون نواة مناصري المرشح المستقل سيدي ولد الشيخ عبد الله، وتحدث الكثيرون عن ضغوط مورست على الوجهاء التقليديين من أجل مساندة هذا المرشح، رغم أن العسكر ظلوا حتى آخر لحظة ينكرون مثل هذا التدخل ويكررون وعدوهم بالحياد.

ولن يكتشف الموريتانيون صحة ما أشيع آنذاك إلا مؤخرا، وأياما معدودة قبل الانقلاب الأخير، عندما اعترف الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله في مقابلة تلفزيونية بأن اثنين من أعضاء المجلس ساندوا ترشحه. ورغم هذا الدعم، أجبرت المنافسة القوية للرئيس ولد الشيخ عبد الله على خوض شوط ثان، لم يكن ليبرحه لولا تحالفات عقدها مع اثنين من المترشحين الكبار يمثل أحدهما (مسعود ولد بلخير) طائفة الحراطين (العبيد السابقين) ويتمتع الآخر (الزين ولد زيدان) بدعم المناطق الشرقية التي ينحدر منها. وكان دعمهما مقابل تعيين الأول رئيسا للجمعية الوطنية والثاني وزيرا أول.

وعندما انتهى المسار في نيسان/ ابريل 2006 بتنصيب ولد الشيخ عبد الله، تقبل الكل النتيجة وبدا الجميع مستعدا لتجاوز كل ما حصل. فقد كانت الصورة خلاصة عندما شاهد الموريتانيون لأول مرة في تاريخهم تداول سلميا للسلطة، كما أن الزخم الإعلامي الذي أعطي للتجربة بوصفها سابقة في المنطقة العربية كان له تأثير كبير في حالة الرضا عن النفس التي أصابت الموريتانيين ومنحتهم آمالا عراضا في مستقبل أفضل.

الفترة المدنية: من نيسان 2006 إلى 6 آب 2008

وانتهت الجهود التي بذلت بمباركة من الرئيس وبإشراف من شخصيات مقربة منه، بتشكيل حزب "العهد الوطني للديمقراطية والتنمية" (عادل) الذي جمع المستقلين وانخرطت فيه أحزاب ساندت ترشح الرئيس. ولاحظ الكثيرون بعد المؤتمر التأسيسي لهذا الحزب عودة غالبية أركان نظام ولد الطابع إلى الواجهة، بعد أن فاز بعضهم في الانتخابات البرلمانية وأسند الرئيس إلى البعض الآخر مسؤوليات مهمة في الدولة، وهو ما خلق لدى الرأي العام حالة إحباط ويأس من إمكانية تجدد الطبقة السياسية، كما ولد لدى الذين ساندوا الانقلاب على ولد الطابع قلقا من رجوع نظامه، مع ما يحمله ذلك من إمكانية إقصائهم وربما معاقبتهم.

بداية الأزمة: أيار 2008

بعد تشكيل حزب "عادل" الذي انضمت إليه غالبية البرلمانيين، أصبح المطلب الأساسي لدى مؤسسيه التخلص من حكومة التكنوقراط المشكلة برئاسة الزين ولد زيدان، وتشكيل حكومة حزبية من الذين ساندوا ولد الشيخ عبد الله. واستجاب الرئيس لهذا المطلب، فقرر إعفاء حكومة الزين وتعيين حكومة جديدة برئاسة ولد الواقف الذي كان يشغل في نفس الوقت منصب رئيس حزب عادل. وأمام ضغط موجة الاستياء الشعبي الناتج عن الحالة الاقتصادية، والذي بدأت بعض مكونات المعارضة توظفه، أمر الرئيس الوزير الأول المكلف بفتح مشاورات تشكيل الحكومة وإدماج المعارضة فيها، وهو ما نتج عنه دخول حزبين من أحزاب المعارضة في الحكومة، هما حزب تواصل (إسلامي) وحزب اتحاد قوى التقدم (يساري). وعند الإعلان عن تشكيلة الحكومة، فوجئ الكثيرون بأنها ضمت أشخاصا ممن يعرفون بـ "رموز الفساد"، وهم وزراء ومسؤولون سابقون في حكومات ولد الطابع متهمون بنهب وسرقة المال العام.

ومباشرة عقب تشكيل هذه الحكومة، سارعت شخصيات من الأغلبية إلى التعبير عن خيبة أملها. فبالإضافة إلى أن أحزاب الأغلبية رأت في إشراك

حول عودة اللاجئين الموريتانيين في الخارج، وإنشاء وكالة لدعمهم ومساعدتهم على استعادة حقوقهم. واستقبل البلد بالفعل الأفواج الأولى من هؤلاء اللاجئين.

وعلى صعيد آخر، أعلن عن إجراءات تستهدف الإصلاح في مجال التسيير المالي، من ضمنها سن قانون يتعلق بالشفافية وإجبار كبار الموظفين الحكوميين على الإعلان المسبق عن ثرواتهم قبل تولي الأمور العامة. وبدت الصورة الخارجية للبلد جذابة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن الاستقرار، وساهم النشاط الدبلوماسي في جذب رؤوس الأموال.

إلا أن التجربة القصيرة لم تخل من مشاكل. فقد أقلت الأزمة الغذائية العالمية بظلالها على بلد يعتمد في أمنه الغذائي على المساعدات الأجنبية، كما أن انهيار الإنتاج النفطي الوطني خيب التوقعات بتحقيق فائض يسمح بمواجهة العجز الناتج عن عقود من سوء التسيير. وتزامن كل ذلك مع حالة تسبب أمني نتجت عن ازدياد في معدل الجرائم واستغلتها فروع من تنظيم القاعدة للقيام بهجمات إرهابية ضد عناصر الجيش والسياح الأجانب. كما تم العثور على كميات هائلة من المخدرات والقي القبض على عدة شبكات تعمل في مجال تهريبها.

وسرعان ما طالت الأزمة حياة المواطنين اليومية متمثلة في ارتفاع مذهب لأسعار المواد الغذائية نتجت عنه مظاهرات في عدة مدن موريتانية، وحالة استياء عامة حاول الرئيس لاحقا احتواءها بالإعلان عن جملة إجراءات من ضمنها زيادة في الرواتب وخطوة تدخل إستراتيجية لمساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة.

وعلى الصعيد السياسي، بدأ المحيطون بالرئيس يظهرون حاجتهم إلى خلق إطار سياسي يجمع التيارات التي ساندته للوصول إلى الحكم، وهو ما فسره الكثيرون على أنه محاولة لإعادة تشكيل حزب الدولة.

وبدا واضحا في أجواء الأزمة أن الرئيس قد وصل إلى مرحلة القطيعة في خلافه مع البرلمانين والقوى السياسية المساندة لهم والعسكريين الذين يحركون عملية التمرد، وأن خيارات الرئيس أصبحت تنحصر في الاستقالة أو خيار المواجهة، وهو ما يعني أحد أمرين: إما حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة، وإما إقالة الجنرالين ومواجهة مؤسسة عسكرية لا يزال لها حظ من النفوذ. ويبدو أن الرئيس قد اختار أن يغامر بخوض المواجهة مع العسكريين مباشرة، فأصدر فجر السادس من آب مرسوما بإقالة قادة الأركان الأربعة. ولم ينتظر الموريتانيون طويلا ردة فعل الجيش، فبعد ساعتين من إذاعة مرسوم العزل أعلن الضباط المقاتلون الاستيلاء على السلطة وتنحية الرئيس وإلغاء مرسوم عزلهم.

بعد الانقلاب: ردود الفعل

انقسمت الساحة الداخلية بعد الانقلاب إلى ثلاثة مواقف:

- موقف مرحب ومساند أنخرط فيه البرلمانين المنسحبون من "عادل" والذين يمثلون أغلبية برلمانية في كلتا الغرفتين (النواب والشيوخ) ومعظم التيارات السياسية المكونة للأغلبية التي كانت تساند ولد الشيخ عبد الله.
- موقف متفهم أعلن عنه حزب "تكتل القوى الديمقراطية" أكبر أحزاب المعارضة، وحزب "حاتم" الممثل في البرلمان، وحزب "التحالف من أجل العدالة والديمقراطية" الذي يمثل القوميين الزنوج. وقد حملت هذه الأحزاب الرئيس ولد الشيخ عبد الله المسؤولية عن الانسداد السياسي وفشل التجربة المدنية، وطالبت العسكريين بالاستلها من تجربة الفترة الانتقالية السابقة وتحديد أجل لتنظيم الانتخابات الرئاسية وضمان حيادهم.
- موقف رافض عبر عنه حزب "عادل"، والحزب الإسلامي "تواصل"، و"التحالف الشعبي التقدمي" الذي يتولى رئيسته مسعود ولد بولخير رئاسة الجمعية الوطنية، وحزب "قوى التقدم"

أحزاب من المعارضة محاولة لنقص عدد المقاعد المخصصة لها، أزداد الاستياء الذي تولد لدى بعض مكونات حزب "عادل" من عدم إشراكها في الحكومة. وبدأ الأمر بموجة استقالات من الحزب شملت غالبية البرلمانين الذين ساهموا في تأسيسه، ثم تقدم هؤلاء النواب بملتمس لحجب الثقة عن الحكومة.

وبدا جليا منذ البداية أن النواب الساعين إلى حجب الثقة والشخصيات التي تساندتهم داخل حزب عادل موجهون من طرف الجنرالين ولد عبد العزيز وولد الغزواني. وكان السبب المعلن لحجب الثقة عن الحكومة هو احتواءها على من تم اعتبارهم رموزا لنظام ولد الطابع. وبداية حاول الرئيس ولد الشيخ عبد الله الحوار مع البرلمانين وهدد في خطاب موجه إلى الأمة باستخدام صلاحياته في حل الجمعية الوطنية، إلا أنه تراجع وأقال الحكومة وأعاد تكليف نفس الوزير الأول (ولد الواقف) بتشكيل حكومة جديدة. وتلافيا لاستياء النواب، بادر ولد الواقف بإقصاء أبرز رموز نظام ولد الطابع من التشكيلة الجديدة واعتذر لأحزاب المعارضة عن إشراكها فيها.

وأمل الجميع أن يمثل ذلك نهاية الأزمة. إلا أن التوتر ظل قائما، وبدأ بعض الناشطين ممن استقالوا من حزب عادل يطالبون باستقالة ولد الشيخ عبد الله لعجزه عن إدارة الأمور حسب تعبيرهم، كما بدأ آخرون التلويح بضرورة تدخل الجيش لوضع حد لحكم ولد الشيخ عبد الله. وفي ظل حرب التصريحات المتبادلة، طالب البرلمانيون بعقد دورة طارئة لمناقشة جملة قوانين من أبرزها القانون المنشئ لمحكمة العدل السامية المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين، وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شبهة استفاضة مؤسسة خيرية تديرها حرم الرئيس من مزايا مقدمة من طرف الدولة. وقد رفضت الحكومة طلب عقد الدورة بحجة عدم تقديمه من قبل رئيس الجمعية الوطنية.

واستمر الضغط الدولي الذي يقوم به الإتحاد الإفريقي، والذي بدأ باستصدار إعلان من مجلس الأمن يندد بالانقلاب، ثم تطور إلى منح مجلس السلم والأمن الإفريقي مهلة لإطلاق سراح ولد الشيخ عبد الله وإعادته إلى منصبه. وقد انتهت هذه المهلة يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية من جهتها إتخاذ عقوبات تتمثل في منع تأشيرة الدخول للأشخاص اللذين "يعيقون عودة النظام الدستوري"، وهو وصف ينطبق حسب السفارة الأمريكية في نواكشوط على أعضاء المجلس العسكري، وأعضاء الحكومة التي عينوها، والنواب اللذين ساندوا الانقلاب، وبعض رجال الأعمال والشخصيات النافذة.

أما الإتحاد الأوروبي، فقد دعى الحكام العسكريين إلى مفاوضات تتم وفق المسطرة المنصوص عليها في المادة 96 من اتفاقية كوتونو التي تنظم علاقات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومجموعة إفريقيا الكاريبي والمحيط الهادي. وتنص المادة 96 من هذه الاتفاقية على مفاوضات تجرى في حالة إخلال إحدى الدول الأعضاء بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويجب ألا تتجاوز مدة هذه المفاوضات مئة وعشرين يوماً تطبق بعدها عقوبات على الدولة المعنية في حالة عدم تسوية الخلل.

وقد انعقدت الجلسة الأولى من هذه المفاوضات في باريس بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وانتهت بالفشل، إذ لم يقدم الوفد الموريتاني حسب الطرف الآخر أية مقترحات جديدة للخروج من الأزمة. وأعلن الإتحاد الأوروبي أنه إذا لم يتم الانقلابيون خلال شهر بإطلاق سراح الرئيس ولد الشيخ عبد الله، فإن الإتحاد سيتخذ عقوبات اقتصادية ضد موريتانيا.

ومن عدة أوجه، يمكن اعتبار انقلاب 2008 مختلفاً عن الانقلابات السابقة التي عرفها البلد منذ استقلاله. فتجربة الحكم المدني لم تكن قد خلقت بعد أسباباً حقيقية يمكن أن تبرر استخدام القوة ضدها، وهو ما جعل الأمر يبدو وكأن العسكريين استولوا على الحكم لمجرد إلغاء مرسوم عزلهم.

اليساري. وقد انتظمت هذه الأحزاب في ما يعرف الآن بـ"جبهة الدفاع عن الديمقراطية" التي تطالب بعودة سيدي ولد الشيخ عبد الله إلى الحكم وترفض التعامل مع العسكريين.

أما على الصعيد الدولي، فقد بادرت غالبية دول العالم إلى التنديد بالانقلاب على رئيس منتخب، وترجمت بعض الجهات الدولية تنديدها إلى إجراءات عقابية مثل قرار الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية موريتانيا، وقرار الإدارة الأمريكية بتجميد عونها غير الإنساني، كما لوح الإتحاد الأوروبي بفرض عقوبات في حالة عدم التوصل إلى حل للمشكلة.

وعلى الصعيد العربي، كان ملفاً للانتباه التفهم الذي أعرب عنه موفد الجامعة العربية الأمين العام المساعد، السيد بن حلي، والذي أمتنع عن التنديد بالانقلاب معتبراً أن هاجس الجامعة الأساسي هو الحفاظ على الاستقرار في موريتانيا.

وترجم موقف الجامعة العربية الانقسام في مواقف الدول العربية من الانقلاب. ففي حين أظهر المغرب مساندة ضمنية للانقلابيين، قادت الجزائر نشاطاً دبلوماسياً من أجل تعزيز الحصار عليهم.

الاحتقان مستمر

اليوم، وبعد مضي أشهر على انقلاب السادس من آب، لا تزال الساحة السياسية محتقنة، ولم تشهد غالبية المواقف تطوراً يذكر، إلا ما كان من رفض حزب التكتل المشاركة في الحكومة المدنية التي نصبها العسكريون. وبرر الحزب رفضه بأن الضمانات التي تلقاها من المجلس الأعلى للدولة بخصوص حياديته في الانتخابات الرئاسية غير كافية. وقد عقد البرلمان دورة استثنائية قاطعها نواب الجبهة، بما فيهم رئيس الجمعية الوطنية السيد مسعود ولد بوخير، وتغيب عنها رئيس مجلس الشيوخ.

وبالمقابل قام السيد مسعود ولد بولخير بالإعلان عن مبادرة تتلخص في عودة مؤقتة للرئيس ولد الشيخ عبد الله ليشرف على تنظيم انتخابات رئاسية، إضافة إلى تشكيل لجنة حكماء تضم رؤساء الغرف في البرلمان وبعض الشخصيات السامية الأخرى، ويمثل فيها العسكريون، ويعهد إليها ببلورة تصور لضمان عدم تكرار ما حدث، والتفكير في مستقبل العلاقات بين الجيش والسلطات الأخرى.

أما على الصعيد الدولي، فقد قدمت عدة مقترحات، من أهمها المقترح الذي قدمه سفراء الإتحاد الأوربي والذي ينص على حل وفق مقتضيات الدستور الموريتاني، يتمثل في تولي رئيس مجلس الشيوخ لمنصب الرئاسة لمدة خمسة وأربعين يوماً تجري خلالها انتخابات رئاسية. إلا أن عائق هذا الحل يتمثل في أن ملاحظة فراغ منصب الرئاسة لا يمكن أن تنتج إلا عن وفاة الرئيس أو استقالته أو وجود عائق يمنعه من ممارسة وظائفه. ولكي يستقيل الرئيس يجب أن يعود أولاً إلى منصبه، وهو ما يرفضه العسكريون بإصرار ويرى فيه السياسيون المساندون لهم "خطأ أحمر".

ومهما يكن، وإذا وافقنا على توصيف هذه الأزمة بأنها صراع نخب لم ينضج بعد تبلورها السياسي، مما يحمل التناحر طابعاً شخصياً، فإن الحل الجوهري لن يتأتى ما لم تحسم نهائياً مسألة العلاقة بين الجيش والمؤسسات الجمهورية، وما لم يقتنع الجميع بأن الدور الوحيد الذي يمكن أن يلعبه الجيش في نظام ديمقراطي هو دوره في الدفاع عن الحوزة الترابية للبلد.

وإذا ما قُدر لهذا الانقلاب أن يفشل - وهو أمر وارد نظراً لحجم الرفض الداخلي والخارجي - فإنه من شبه المؤكد أنه سيكون آخر انقلاب عسكري في موريتانيا، لأن العسكر سيفهمون بأن دورهم في السياسة قد انتهى، وأن العالم لم يعد يتقبل الانقلابات العسكرية ببساطة، وأن استخدام القوة

ولم يبد انقلاب 2008 موجهاً ضد النظام السياسي بجميع مكوناته، وإنما اقتصر على تعطيل مؤسسة الرئاسة، في حين تم الإبقاء على جميع المؤسسات الدستورية الأخرى.

وساعد الإبقاء على الأحزاب السياسية والحفاظ على حد أدنى من الحريات العامة على ظهور جبهة داخلية رافضة للانقلاب، سمح لها في البداية بالتعبير عن رأيها بالتظاهر، وإن منعت من استخدام وسائل الإعلام الرسمية، قبل أن يصدر العسكريون لاحقاً قراراً بحظر التظاهر بحجة الحفاظ على الأمن.

كما أن الشخصيات القليلة التي تم اعتقالها عقب الانقلاب تم الإفراج عنها بعد عدة أيام، باستثناء الرئيس ولد الشيخ عبد الله ووزيره الأول الذي أطلق سراحه ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية.

وعموماً لم تعقب هذا الانقلاب موجة القمع التي تعقب عادة الانقلابات العسكرية، وظل كل طرف يستغل هوامش الحرية المتاحة للتعبير عن رأيه. وهو ما جعل بعض الأجانب يتندرون بأن الموريتانيين يعيشون الديمقراطية في ظل الانقلاب.

الحلول المطروحة

تمثل خارطة الطريق التي أعلن عنها البرلمان المсандون للانقلاب خلال دورتهم الاستثنائية المرجع الوحيد للتصور المقدم من طرف قادة الانقلاب. وتضم هذه الوثيقة جملة مقترحات، من أهمها فترة انتقالية من اثني عشر إلى أربعة عشر شهراً وإجراء انتخابات رئاسية.

وقد قاطع أكبر أحزاب المعارضة (تكتل القوى الديمقراطية) الجلسة البرلمانية التي تم فيها إقرار هذه الوثيقة، بحجة عدم الاستجابة لطلبه إدراج بند يحظر ترشح أعضاء المجلس الأعلى للدولة للانتخابات الرئاسية.

أما الجبهة الرافضة للانقلاب فلم تعترف أصلاً بشرعية الدورة الاستثنائية، وأعربت بعد إصدار الوثيقة عن رفضها جملة وتفصيلاً، وتمسكها بمن تعتبره الرئيس الشرعي، وإصرارها على عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 6 آب.

خارج إطار الشرعية أمر يصعب تبريره أخلاقيا وقانونيا. أما إذا نجح الانقلابيون في احتواء موجة الرفض الداخلي والخارجي، فإن غالبية الاحتمالات تشير إلى إمكانية ترشح أحدهم لانتخابات رئاسية سوف تمكنه من استبدال بزته العسكرية بزي مدني، والمكوث في السلطة ما شاء الله قبل أن يستيقظ الموريتانيون ذات صباح على الانقلاب العاشر.